أمين عام الاتحاد التعاوني الزراعي يتحدث لـ (14أكتوبر) :

موضوع السكان يرتبط أساسا بالموضوع الزراعي

التنمية الزراعية هي الأساس في بناء الإنسان اليمني

يعتبر القطـــاع الزراعي في اليمن القطـــاع الإنتاجي الأول بين مختلـف القطاعات الاقتصادية الأخرى ويشـتغل به أكثر من نصف البلاد ويعتبر هذا القطاع عامل اسـتقرار نسـبي للسكان وعامـلاً يحـد مـن الهجـرة الداخلية بالإضافـة إلى الحـد من معـدلات المشـاكل الاجتماعية والاقتصاديـة كمـا يعمل على الحد من نسـبة الفقر والعـوز لكونه مرتبطاً بشـريحة كبيرة في المجتمعـات الريفية ويسـاهم بجزء كبير مـن الصادرات المحليـة غير النفطية معظـم المنتجات الزراعية تدخل كمواد أساسـية فـي الصناعات الغذائية وبالتالي فإن هـذا القطاع يعتبر قطاعاً تنموياً أساسياً.

صحيفـة (14 أكتوبـر) ومن هـذا المنطلق ونظـراً للارتباط الوثيـق والكبير بين هـذا القطاع والغالبيـة العظمى من السـكان في اليمن أجـرت لقاء مع الأخ علي الهيثمـي عبدالله أمين عام الاتحـاد التعاوني الزراعي وبحث معه أهميـة ودور هذا القطاع في دعم جهود التنمية والعلاقة بـين السـكان والتنميـة الزراعية وعدداً مـن الجوانب المرتبطة بنشـاطه وتطويـره كل ذلك في نص اللقاء التالي.

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

■ بداية نرحب بكم في هذا اللقاء وحبذا لو تطلعونا على قراءتكم التقييمية لمسار التنمية الـزراعيـة فـي اليمن وعلاقة السكان بالتنمية الزراعية؟

– أولاً أشكر صحيفة (14 أكتوبر) لاهتمامها المـتواصـل بمختلف القضايا الوطنية والتنموية وبخاصة القضية الزراعية في اليمن والحقيقة أن موضوع السكان يرتبط أساساً بالموضوع الـزراعـي كـون بلادنا من البلدان الزراعية لهذا فالتنمية الزراعية هي الأساس في موضوع بناء الإنسان اليمني ولهذا أعتقد أن الارتبـاط عضوي بين الزراعة والإنسان اليمني لأن معظم أبناء الشعب اليمني هم مزارعون.

ورغـم كل الاهتمام الـذي يحظى بـه الجـانـب الـزراعـي مـن قيادتنا السياسية والحكومة اليمنية إلا أننا نفتقر للكثير من الجوانب في مجال التنمية الزراعية.

حيث أن البرامج الاستثمارية وخطط الـدولـة لا تنفذ بالشكل الصحيح فـي هـذا المـجـال فرغم الجهد الـذي بـذل ويبذل في بناء السـدود والحـواجـز المائية ودعـم الثروة الحيوانية ودعم الجانب النباتي إلا أننا لا نزال بحاجة إلى الكثير من الجهود في هذه الجوانب.

مساهمة القطاع الزراعي في التنمية

■ برأيكم أين يقع دور التنمية الـزراعـيـة ومساهمة القطاع الـزراعـي فـي دعـم الاقتصاد الوطني وعملية التنمية؟

– معروف أن الحضارة اليمنية لم تبن إلا على الزراعة لكن عدة عوامل ومنها التغيرات المناخية التي حدثت في القرون السابقة حتى الآن أو جـدت الكثير مـن عـدم الاهتمام بالعملية الزراعية من قبل المواطن اليمني أو المـزارع اليمني وأصبح الجانب الزراعي في اليمن يشكل قرابة 15% من الدخل القومي إلى جانب الثروة السمكية التي تشكل 10% ونتيجة هذه العوامل المناخية والجغرافية أصبحنا بحاجة كبيرة إلى الاهتمام بجانب المياه أولاً ومن ثم التوسع في الزراعة في الأراضي الزراعية المطرية أكثر من الأراضي الزراعية المروية وذلـك نتيجة قلة المياه ومازال 70% من سكان اليمن يعتمدون على النشاط الزراعي ومطالب من الجهات ذات الاختصاص وبالذات من الإخوة في وزارة الزراعة بإستراتيجية واضحة للاهتمام بالجانب الزراعي حتى يتم الوصول إلى معايير معينة من سد الحاجة أو سد الاحتياج الغذائي.

توسيع قدرات القطاع الزراعي

■ هل تزال هناك قيود تواجه فـرص توسيع قـدرات القطاع الزراعي للوفاء باحتياجات السكان من السلع والمنتجات الغذائية؟

– في الحقيقة لا توجد هناك قيود على المزارعين أو قيود على الإنتاج الزراعي أو قيود على الصادرات الزراعية اليمنية بل تلقى الاهتمام والتشجيع من قبل الدولة والاتحاد والجمعيات والجهات ذات الاختصاص لكن نتيجةً ظروفنا وما تم الحديث عنه سابقاً تم الاستغناء عن الكثير من المنتجات الزراعية مثل الفواكه والخـضـروات ومعظم احتياجات المواطنين في عدة جوانب التي هي فواكه، بن، عسل والكثير من الأشياء التي تنتج زراعيا إلا أنه لا يزال هناك فجوة كبيرة في إنتاج الحبوب ولهذا فالدولة ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وجه العام الماضي باعتماد مليار لدعم إنتاج الحبوب بشكل عام إلا أن الإلية مازالت غير واضحة ولم يتم الاستفادة منها بالشكل الصحيح نتيجة عدم إعطاء الفرصة أو إيصال هذا الدعم إلى المنتجين بسبب عدة عوامل إلا أنه يمكن القول أننا قد حققنا في الأعوام 2008/ 2009م إنتاجية مرتفعة نتيجة هذا الدعم الموجه نأمل أن يستمر الدعم وأن يستمر الاهتمام وأن نصل إلى آليات واضحة لاستفادة المزارعين وبالذات في مجال الإقراض الزراعي.

أهمية البحوث الزراعية

■ مـا هـي أهـمـيـة البحوث والـدراسـات الزراعية ومـا هي اسهاهاتها في تحقيق التنمية الزراعية المنشودة في بلادنا وكيف تقيمون أداء هذا الجانب في بلادنا؟

– لا يمكن لنا ولا يمكن لأي بلد في العالم أن يصل إلى زيادة الإنتاج الزراعي من دون الإرشـاد الزراعي والبحوث الزراعية ولهذا الأساس في هذا الموضوع كلها هي إدارة البحوث أو الهيئة العامة للبحوث الزراعية التي هي تقدم خدماتها للمزارعين وتقدم خدماتها للجهات العاملة في مجال الزراعة وأعتقد انه ما لم نصل إلى إيجاد البذرة الجيدة والبذرة الممتازة لا يمكن لنا أن نصل إلى سد الفجوة في الأمـن الغذائي وهناك تجارب لبلدان كثيرة وصلت إلى إنتاجية في الفدان الواحد إلى أكثر من أربعين ألف طن ونحن طبعاً في هذا المجال نبذل جهوداً لكنها ليست بالشكل المطلوب ونحن من هنا نشدد على هذه المسألة كونها مسألة البحوث والإرشـاد الزراعي هي الأساس في زيادة إنتاجنا في الجانب الزراعي.

الثقافة الزراعية

■ ما من شك في أن نشر الوعي الزراعي في أوسـاط المزارعين وبخاصة في المناطق الريفية سيكون له الأثر الكبير في إنجاح جهود تحقيق التنمية الزراعية على اعتبار أن الغالبية العظمى من السكان هم من المزارعين ويتواجدون في المناطق الريفية برأيكم إلى أي مدى يمكن أن نعول على هـذا الجانب وكيف تقرؤن الجهود التي تبذل في هذا الجانب؟

– لا يوجد إرشـاد زراعـي بشكل صحيح الإرشاد الزراعي الموجود لدينا هو موروثنا الثقافي الزراعي القديم الذي كان يتداوله الآباء والأجداد ومن ثم نحن لا توجد لدينا ثقافة زراعية صحيحة أو شكل ثقافي زراعي حديث ولهذا الموضوع يعتبر موضوعاً مهما جداً وعندما تصبح الثقافة الزراعية ثقافة يومية يتناولها المـزارعـون والمرشدون والباحثون سنصل إلى ما نطمح إليه إن شاء الله.

الحركة التعاونية

■ إلى أي مدى يمكن أن نعول على دور ومساهمة الحركة التعاونية لتحقيق التنمية الزراعية في بلادنا وأين يقع دور الإتحاد التعاوني الزراعي في هذا الجانب؟

– الإتحـاد التعاوني الـزراعـي وجمعياته هـو جـزء مـن المجتمع اليمني بسلبياته وإيجابياته نحن لا يمكن أن نكون قطاعا شـاذاً عن المجتمع وعن ما يدور في المجتمع سـواء كانت الجهات المسؤولة أو كان المزارعين العاديين لكن نحن نسعى من خلال جمعياتنا إلى تجميع المزارعين في جمعيات زراعية معنية أو تخصصات في مجال التسويق أو مجال النحل أو مجال الثروة الحيوانية أو في عـدة مجالات حتى نتمكن والمـزارعـون بالجهد الجماعي من الـوصـول إلـى الـهـدف المنشود وسيسعى الإتحاد إلى جانب الوزارة وإلى جانب الجهات العاملة في المجال الزراعي إلى أحداث نقلة نوعية في حياتنا الزراعية.

■ علي الهيثمي عبدالله

نحن جزء من المجتمع اليمني بسلبياته وإيجابياته وسنسعى إلى إحداث نقلة نوعية في الحياة

برنامج فخامة رئيس الجمهورية

■ إلى أين وصلتم في تنفيذ مضامين البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس حفظه الله فيما يتعلق بـدوركـم لتحقيق التنمية الزراعية المنشودة؟

– نحن قطعنا شـوط كبير في مجال تنفيذ برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله في مجال الزراعة فيما يخصنا كإتحاد إن كان على المستوى الجماهيري أو على المستوى الثقافي والإعلامي أو على المستوى الاقتصادي ولدينا عدة مشاريع سيتم افتتاحها ضمن برنامج الأخ رئيس الجمهورية ونسعى جاهدين إلى أن نوفي بما هو علينا فيما يخص برنامج الأخ رئيس الجمهورية.

الهجرة الداخلية

■ من الملاحظ أن قضية الهجرة الداخلية مازالت تلعب دوراً أساسياً في تردي وتدهور القطاع الزراعي كيف تنظرون في الإتحـاد إلى خطورة هذه الظاهرة على الوضع الزراعي في اليمن وكيف يمكن تجاوزها أو الحد منها؟

– هـذه المشكلة هـي مشكلة مـعـروفـة على مستوى البلدان النامية وبالذات اليمن أي إذا توفرت البنى التحتية على المستوى العام سيتم الحد من الهجرة من الريف إلـى المدينة وهـذا سيخفف من العبء الكبير على ازدحـام المدن وبالتالي على حركة المـرور وكذا الكثافة السكانية والخدمات التعليمية والصحية وخلافه ولهذا نحن في بلادنا نعاني من صعوبة كبيرة جداً في هـذا المجال ومـن خـلال إيجاد المشاريع النموذجية الصغيرة التي توفر الغذاء للأسر الفقيرة في الريف مثل مزارع الثروة الحيوانية البسيطة ومزارع الدواجن والمزارع في مجال النحل أو الجمعيات الخدمية في مجال توفير الغذاء للمزارعين والمواطنين الريفيين سيتم الحد من هذه الظاهرة مالم فستظل المشكلة قائمة.

أداء الاتحاد

■ هل أنتم راضـون عن أداء الإتحاد وجمعياته في اليمن وما حققه حتى الآن وما هي أبرز خطواتكم وتوجهاتكم القادمة؟

– نحن نشعر بأننا في الإتحاد نؤدي دورنـا وفق الإمكانيات الموجودة ولـيـس بالمستوى المـطـلـوب ولا نستطيع القول أننا وصلنا إلى مستوى راق نحن نعمل جهدنا أننا نواكب حركة التطور الموجودة في البلد وإنشاء الله نصل إلى ما نصبو إليه.

مهمة مشتركة

■ إلـى أي مـدى يمكن للقطاع الزراعي والجهات العاملة فيه الحد من وطـأة المشكلة السكانية في اليمن وتجاوز آثارها؟

– نحن من الجهات التي تتحمل مسؤولية فـي التخطيط للقوى السكانية في البلد بحيث أننا نسهم في طـرح المشاريع الصغيرة أو طـرح المشاريع الاستثمارية في المجال الزراعي حتى يتم توزيع السكان توزيعاً عـادلاً لكن هذه المسألة هي مسألة خارجة عن إرادتـنـا ونحن نعاني منها أكثر نتيجة تنامي ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة وهجر للأراضي الزراعية وهذا طبعاً يتطلب جهداً حكومياً ودولياً لدعمنا في مجال التنمية الزراعية وأيضاً يتطلب جهداً محلياً ونحن طبعاً نبقى جزءاً من المشكلة.

كلمة أخيرة

■ هل من كلمة أخيرة تودون قولها في ختام هذا اللقاء؟

– نتمنى من قيادتنا السياسية ومن الحكومة إعطاء اهتمام كاف للتنمية الزراعية كونها الحلقة الأساسية لليمن وكونها الثروة التي لا تنضب كما قال رئيس الجمهورية لأن الـزراعـة هي ثـروة لا تنضب ونأمل أن نصل إلى وجود طرق جديدة لإنتشال الوضع الزراعي سيما ونحن نواجه عدة صعوبات منها حيازة الأرض الصغيرة في اليمن وعدم الاستثمار في القطاع الزراعي من قبل القطاع الخاص نتيجة ضعف هذا القطاع لكن نأمل أن يتم الاستثمار في هذا المجال باعتباره هو المجال الأوسع والمجال الأهم.

السكان والنمو الاقتصادي

د. فهد الصبري

إن النمو الاقتصادي يتسم بالبطء عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضاً عند نظيره نمو إجمالي السكان،ويتسحن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نظيره نمو إجمالي السكان،ويحدث ذلك نتيجة انحسار الفجوة إلى فارق إيجابي ضئيل جدا بين متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومتوسط حصة العامل من الناتج،وقد وضحت هذه العلاقة من المؤتمر الدولي للسكان في وثائقه التي أكدت على أن العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والفقر هي علاقة متبادلة ومتعاضدة فتؤكد حول أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة (أن الأنشطة اليومية لجميع البشر والمجتمعات المحلية والبلدان ترتبط بالتغير السكاني وأنماط ومستويات استخدام الموارد الطبيعية وحالة البيئة وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونوعيتها.

وهناك اتفاق على أن استمرار انتشار الفقر على نطاق واسع فضلاً عن أوجه الجور الخطيرة,الاجتماعية والقائمة على نوع الجنس,لها أثر كبير على البارامترات الديمغرافية مثل نمو السكان وهيكلهم وتوزيعهم,كما أنها تتأثر بذلك.وهناك اتفاق عام أيضا على أن أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة لا تفتأ تسهم في الاستعمال غير المستدام للموارد الطبيعية وتدهور البيئة فضلاً عن زيادة الجور الاجتماعي والفقر أن الأثر المتبادل لانخفاض الخصوبة والوفيات المقرون بزيادة تراكم رأس المال في عملية النمو الاقتصادي له إمكانية تفسير النتائج الإيجابية في بلدان عديدة,حيث أن أثر التغذية الاسترجاعية الذي يظهر بين كل عامل من العوامل له إمكانية مضاعفة تأثير العوامل الخارجية المؤثرة عليه وهذا التغير الديمغرافي يأثر على مخرجات عملية الإنتاج مباشرة من خلال عرض قوة العمل ويؤثر بشكل غير مباشر من خلال الادخار والاستثمار وبالتالي يؤثر على تراكم رأس المال.

من ناحية أخرى فإن مستوى الدخل وتخزين رأس المال يؤثر على الخصوبة والوفيات.فعندما يتسع الهرم العمري للسكان يرتفع الإنفاق الحكومي والعائلي على الاستهلاك مؤدياً إلى انخفاض الادخار وعندما يتسحن مستوى الدخل فإن تأثيره ينعكس على الخصوبة والوفيات,ويعود ذلك إلى تحسن رفاه العائلة الصحي والتعليمي وبالتالي إلى تغير في سلوكها الإنجابي.ويؤثر الدخل على رأس المال,إذ يرتفع وينخفض تبعا للقيمة المضافة التي يولدها رأس المال.وبدوره أي رأس المال يؤثر على الدخل من خلال الادخار. إذ يرتفع الادخار عندما تنحسر قاعدة الهرم السكاني وترتفع نسبة السكان في سن العمل ويتيح ذلك المزيد من النمو الاقتصادي نتيجة ارتفاع حصة العاملين من الناتج ولذلك فإن السياسات السكانية ومن ضمنها برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة قد تجعل من انخفاض معدلات الخصوبة وتغير البنية العمرية للسكان بدوره ينطوي على تغير في اتجاهات الادخار والاستهلاك وبالتالي له تأثير مباشر على متوسط دخل الفرد من خلال تأثيره على معدلات الإعالة وحجم قوة العمل.فعندما نقارن تأثير نمو السكان في سن العمل مع تأثير نمو السكان الكلي يظهر

وزير الأوقاف المصري: تنظيم الأسرة لايتعارض مع الشريعة الإسلامية

■ 14أكتوبر/ متابعات

أكد وزير الأوقاف الدكتور محمود حمدي زقزوق، أنه لا تعارض بين تنظيم النسل ومبادئ الشريعة الإسلامية، داعيا المصريين إلى إلزام أنفسهم بهذا النظام الذي قال إنه مستمد من الإسلام، دون أن يصرح بجواز إصدار تشريع بهذا الشأن، وهو الأمر الذي قوبل بمعارضة الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر.

وحذر زقـزوق من مخاطر الزيادة السكانية الرهيبة التي تلتهم كل جهود التنمية في مصر وتستنزف كافة موارد الدولة ولا يشعر المواطن بأي تحسن في مستوى معيشته، موضحا أن مصر تزيد سنويا بمقدار مليون و300 ألف طفل مطلوب لهم زيادة في الخدمات والمأكل والمشرب والتعليم وفرص العمل.

وفي تصريح نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط، أكد وزير الأوقاف أن الدين الإسلامي دين الحياة بكل أبعادها المختلفة ويحرص على مصلحة المجتمع ولا يقف في وجه أي إصلاح طالما أن مصلحة المجتمع تقتضي اليوم تنظيم النسل للحد من ظاهرة الانفجار السكاني.

وأشار إلى أن الدين لا يتعارض ولا يتناقض مع هذه المصلحة، فليس من الناحية الشرعية أو الدينية أي مانع لتنظيم الأسرة، لافتا إلى أن هناك فارقا بين تنظيم النسل بمعنى إيقافه لمدة معينة من الزمان وبين تحديد النسل بمعنى منعه مطلقا ودائما.

واستنكر الوزير ما وصفه بـ "الفهم الخاطئ" لحديث النبي صلى الله عليه وسلم "تناكحوا تناسلوا تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة، وتساءل هل هذه الكثرة الضعيفة الهزيلة الموجودة في العالم الإسلامي اليوم هي ما سيتباهى بها الرسول عليه السلام على سائر الأمم يوم القيامة.

وأضاف أن الكثرة العددية القوية هي مقصد الحديث الشريف، أما الكثرة الهزيلة الضعيفة فالقلة القوية خير منها، فالتوجه الديني الصحيح أن المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف.

وأكد أن القرآن الكريم وجهنا إلى تنظيم النسل من خلال الإشارة إلى حق الطفل في الرضاعة عامين كاملين دون أن يزاحمه طفل آخر خلال تلك الفترة، وضرورة أن يكون هناك فترة تباعد بين الحملين للأم أي تنظيم الحمل، حيث لجأ المسلمون في الصدر الأول للإسلام إلى العزل كوسيلة من وسائل تنظيم النسل ولم ينههم الرسول عليه السلام عن ذلك.

وطالب الوزير كل الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وأجهزة الإعلام ورجال الدين بالتضامن وبذل كل الجهود والعمل المشترك لتوعية المجتمع بمخاطر الزيادة السكانية، وإيضاح المشاكل الناجمة عنها حيث أن للزيادة السكانية مخاطر عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلى المجتمع بأسره التصدي لها ومواجهتها من جانبه أكد الدكتور محمد سيد طنطاوي، شيخ الأزهر، أنه لا يجوز للدولة شرعا إصدار قانون بإجبار المواطنين على "تنظيم الأسرة" أو تحديد عدد معين لأفراد كل أسرة، وأشار إلى حرمة "تحديد النسل" أو "التعقيم" لمواجهة الزيادة السكانية.

جاءت فتوى طنطاوي خلال لقائه، في مقر مشيخة الأزهر، وفد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالأردن برئاسة جمال حسين البطاينة، وزير أوقاف محافظة أربد، الذين حضروا إلى القاهرة للاستفادة من تجربة مصر في تنظيم الأسرة، وسألوا شيخ الأزهر عن الحكم الشرعي في هذه العمليات والفرق بينها وبين تحديد النسل وعمليات "التعقيم".

وفي رده على سؤال حول مدى مشروعية إصدار الدولة قانوناً لـ"تنظيم الأسرة" أو "النسل" قال طنطاوي: في رأيي لا يصح ولا يجوز شرعاً أن تصدر الدولة قانونا بذلك، أو تحديد عدد الأفراد لكل أسرة وليس من حقها ذلك، لأن "قضية تنظيم الأسرة" من المسائل الشخصية التي تتعلق بالزوجين فقط وليس لأي شخص أو جهة أخرى الحق في التدخل فيها.

وأضاف طنطاوي: "تنظيم الأسرة" يختلف من أسرة إلى أخرى حسب ظروفها وأحوالها وما يتعلق بالزوجين، وهذه الأمور لا تعالجها القوانين، وإنما يمكن ذلك عن طريق فهم الدين فهماً سليماً، مشيراً إلى أنه يرى أن سبب تهاون البعض في قضية "تنظيم الأسرة" يعود إلى عدم الفهم السليم لأحكام الدين والاستخفاف بالمسؤولية تجاه الأبناء.

وأوضح طنطاوي أن تنظيم الأسرة يعني أتفاق الزوجين، باختيارهما واقتناعهما، على اتباع وسيلة معينة للتباعد بين فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة يتفقان عليها، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك هو تقليل عدد أفراد الأسرة، وهذا مباح وجائز شرعا.

وأشار إلى أن الإسلام لا يمنع استخدام دواء أو وسيلة معينة لتنظيم الأسرة في حالة ما إذا كان الرجل لا يستطيع تلبية طلبات أبنائه، أو تربيتهم بصورة صحيحة.

وقال طنطاوي: أما "تحديد النسل" أو عمليات "لتعقيم" بمعنى منع النسل نهائيا وبصفة دائمة فهذا حرام شرعاً، ولا يجوز بأي حال من الأحوال.

بمناسبة اليوم العالمي للقابلات

تكريم عدد من القابلات اليمنيات اللاتي أسهمن في تأسيس برنامج القبالة في اليمن

■ صنعاء -سبأ:

نظمت الجمعية الوطنية للقابـلات اليمنيات بصنعاء وبدعم من صندوق الأمم المتحدة والوكالـة الأمريكية للتنمية الدولية حفلاً تكريمياً لعدد من القابلات اللاتي سـاهمن في تأسيس برنامـج القبالة فـي المعاهـد والمرافق الصحية مـن مختلف المحافظات وذلك بمناسبة اليوم العالمي الذي يصادف الـ5من مايو من كل عام.

وفـي حفـل التكريم القيت كلمـات من مدير عـام الصحة الإنجابية بـوزارة الصحة العامة والسـكان والدكتورة نبيهة الأبهر ومسـؤولة البرامج بمنظمة الصحـة العالمية الدكتورة منـى المضواحي ورئيـس الجمعيـة الوطنيـة للقابلات في اليمن سـعاد قاسم أشـارت في مجملها إلى أهمية الاحتفال باليوم العالمي للقابلات.

وأكـدت الكلمات أهمية توحيد الجهود بين الجهات ذات العلاقة والشركاء والمانحين والعمل على تدريب وتأهيل القابلات اليمنيات ورفـع أدائهن وتعزيز دورهـن في المجتمع لمـا مـن شـأنـه خفض نسبة الوفيات في أوساط الأمهات والرضع.

مـن جانبها أكـدت نائب ممثل صندوق الأمم المتحدة في اليمن زلكا مدروفيش أهمية دور القابلات فـي خفض نسبة الـوفـيـات بين الأمهات والرضع.

وقالت:(إن نسبة وفيات الأمهات في اليمن تقدر بـ365حالة من كل 100ألف ولادة حية).

وأشـارت إلى أن اليمن بتشتت سكانها ومـوارددهـا المـحـدودة والتغطية الصحية المنخفضة ونسبة الولادة المنزلية التي تصل إلى77% فـإن احتياجه من القابلات يقدر بنحو20ألف قابلة بشكل عام،أما الاحتياج الحرج فيقدر بخمسة آلاف قابلة.

فيما استعرض مدير مشروع الخدمات الأساسية للصحة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية في اليمن الدكتور حمودة حنفي،مهام وأهداف المشروع وأهمية الدور الذي تقوم به القابلة.مؤكداً استمرار دعم المشروع للقابلات غير الموظفات اللائي يعملن في المناطق الريفية.

ونـوه بـدور القابلات اليمنيات والـذي يتم فـي الغالب فـي ظل ظروف صعبة لإنقاذ حياة الأمهات.

داعيا إلى استثمار أكبر في التدريب والتوظيف والأجور وتحسين ظروف العمل للقابلات لتوفير الحصول على العناية المـاهـرة عند الولادة على مستوى اليمن.

الإصلاح الخيرية تدشن أنشطة مشروع الصحة الإنجابية لعام2009م

■ صنعاء/14أكتوبر:

دشن مشروع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية الأسبوع الماضي أنشطته التوعوية والتدريبية لعام2009م.

وأوضح الدكتور جميل اليوسفي مدير المشروع أن أنشطة المشروع تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجمهور في قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتقديم خدماتها في المناطق المستهدفة.

وأشار إلى أن أنشطة هذا المشروع تأتي كحملة متكاملة تحت عنوان(تغيير السلوك..لمستقبل أفضل).

حيث تتضمن أنشطة هذا العام نشاط الخيمة التوعوية والتثقيفية بقضايا النوع الاجتماعي موضحاً أن هذا النشاط تم تمويله من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكانUNBFA.

وقال إن هذا النشاط يعد الأول من نوعه في هذا المجال كونه يستهدف الأسواق الشعبية في المحافظات التي يعمل الصندوق فيها وسيتم فيه عرض الفلاشات التوعوية الخاصة بالصحة والحقوق الإنجابية وتعليم الفتاة،كما تتضمن أنشطة هذا العام عروضاً مسرحية بحدود15عرضاً مسرحياً وأكثر من1500جلسة تثقيفية ممولة من مشروع التسويق الاجتماعي إضافة إلى نشاط العيادة المتنقلة وتنظيم الأسرة والتي توصل خدماتها إلى المناطق النائية من محافظة المحويت.

وأكد اليوسفي أن هذه الأنشطة تعتبر حملة توعوية مكثفة وتستمر ثلاثة أشهر متتالية شاكراً ومقدراً جهود السلطة المحلية ومـدراء عموم مكاتب الصحة ومـدراء المديريات المستهدفة في تذليل الصعوبات وحسن التعاون في إنجاح هذه الحملة التي سيكون لها مردود إيجابي نحو قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسـرة وصـولا إلى هدف التخفيف من وفيات الأمهات وتحسين مستوى الصحة لهن أملاً من الإخوة المواطنين الاستفادة من هذه الحملة بما يعزز من السلوكيات الصحية الإيجابية لهم ولأسرهم.